

من ينقذ المشروع الإصلاحي من وصول الشرير



عباس المرشد

كان الكلام عنها كثيرا ويات شعارا من شعارات التعبئة السياسية، الأمر الذي يجعل من قضية الاستعادة وطرق العمل الجديدة مهمة وطنية بامتياز لا يمكن التهاون بها أو التقليل من شأنها. ضرورة الأخذ بتكامل كلا الطريقتين والبحث عن طرق جديدة، نابعة أيضا، من تكاثر الاحتمالات الشريفة القادمة والمرتبقة، خصوصا مع تكشف أوراق «الإضعاف السياسي» لقوى الغالبية في التمثيل السياسي سواء في الحكومة أو في مجلس النواب في الدورات القادمة، ومحاول فك تحالفاتها الوطنية. الاحتمالات الشريفة لا بد وأن يقف من ورائها شرير أكبر منها، يحاول أن يحكم قبضته على موارد الدولة وتوزيع النفوذ فيها بما يخدم مصالح تنظيمه السري، فهل يمكن القضاء عليه قبل أن يصل؟

مجموع التراجعات والانتكاسات المشار إليها، من هنا كان خيار المشاركة خيارا صعبا لأنه مطالب بضرورة تحقيق الانتقال بالوضع السياسي ناحية الديمقراطية وهذا ما تعجز عن تحقيقه القوى السياسية منفردة. البقاء في موقع المقاطعة كان أيضا خيارا وطريقا لإنقاذ المشروع الإصلاحي فهو موقف يصبر على إجبار السلطة على العودة للتفاوض الجاد وإلغاء أثر التراجعات القائمة، والصعوبة التي يواجهها خيار المشاركة هي نفسها التي تواجهها أطراف المقاطعة. إن كلا الطريقتين يمكن لهما أن يتكاملا وأن يخدمنا بعضهما البعض، من دون الحاجة إلى الغمز واللمز أو التقليل من شأن الخيارات الجادة. ضرورة الأخذ بهذا التكامل وتقويته عبر جلسات ودعوات الحوار، تتأسس على إن الحديث عن طرق جديدة لاستعادة مشروع الصلاح ما زال حديثا غير مطروح بأوراق عمل وإن

التفكير في إيجاد طرق جديدة يستعاد بها مشروع الإصلاح من طريقه الخطأ الذي يؤخذ إليه حاليا. فقد سجلت الأوضاع السياسية منذ ٢٠٠٢ تراجعا في المستوى الأمني وعودة الاعتقال السياسي المطور إلى ما بات يعرف بالرهائن السياسيين وهو موضوع أخطر من قضية الاعتقال نفسه، ومائله تراجع في المستوى التشريعي حيث اخرج مجلس النواب الماضي حزمة قوانين تعيد أمجاد قانون أمن الدولة والقبضة البوليسية، والأخطر من ذلك هو التراجع عن الصيغة العقدية الضامنة للأمن السياسي والاجتماعي واستبدالها بصيغة أحادية مفرطة في تقدها وتوسع صلاحياتها. إحدى تلك الطرق كانت مشاركة بعض القوى السياسية التي قاطعت العملية الانتخابية ٢٠٠٢، إذ كانت الصيغة المطروحة هي إنقاذ ما يمكن إنقاذه من بقايا مشروع الإصلاح الذي أخذ في التآكل و الهشاشة بفعل

أكثر من خمس سنوات فصلتنا عن مرحلة البدء في المشروع الإصلاحي ولا يبدو حتى الآن أن الأمور قابلة إلى أن تترشح أكثر من ما تم فعله، أي أن ما تم الوصول إليه حاليا هو الحد الأعلى الذي يمكن للسلطة السياسية أن تقدم عليه. قد يذهب البعض إلى ربط التوقف في سقف الإصلاح السياسي، بطروف إقليمية متوترة أو رغبات دول أخرى ترى في الإصلاح عالي السقف تهديدا لأمنها الوطني، قد يكون ذلك صحيحا بالفعل، إذ لا يجادل أحد في تأثير ذلك كله أو بعضا منه على خنق سياسيات الإصلاح ومن يقف من خلفها خصوصا القوى السياسية المعارضة التي رسمت لنفسها مشروعا إصلاحيا مغايرا لمشاريع السلطة، لكن هذا التأثير الإقليمي يبقى في النهاية نتيجة وليس سببا يمكننا القبول به أو التكيف معه. يحلينا ذلك إلى ضرورة

moorshd@hotmail.com



هاشم الموسوي

« من عجائب الدهر »

قصص من واقع الحياة

ضد التعطل سوف يقضي على الفقر في البحرين.. عذرا أيها السادة مع احترامي الشديد لكم إلا أنني لا أتفق معكم في أن هذا القانون سوف يكون العصا السحرية التي تنتظرها منذ أمد طويل؟؟ البطالة في البلد حدثت بقرار سياسي وهي تحتاج إلى قرار سياسي واضح للقضاء عليها.. فليس من المعقول أن يصل عدد العمال الأجانب إلى ما يربو على ثلاثمائة ألف بالإضافة إلى أكثر من ستين ألفا ممن يطلق عليهم الفري فيزا وعدد غير معروف من العسكريين الذين يجلبون معهم أبناءهم ثم تقولون بأن قانون التأمين ضد التعطل سيقضي على الفقر في البحرين. تذكرت وأنا أحدثهما قصة تروي أن الاسكندر جلس يوما فمارف إليه حاجة فقال: «لأعد هذا اليوم من أيام ملكي». فقلت لهما مهلا، فلي ما أقوله لعل ذلك يخفف من آلامهما.. اتعلمان بأن الأموال المهاجرة من الخليج سنويا بسبب العمالة الوافدة تصل إلى ٥٩ مليار دولار وهو رقم خيالي يكفي الربع منه لإغراق الخليج بالذهب وبناء منازل الخليجين بالزخرف والفضة والألماس بدلا من الطوب الذي لا يستطيع أبناء بلدنا العزيز من شرائه الآن بسبب الارتفاع الجنوني في الأسعار.

تنظيم سوق العمل في البحرين وصندوق العمل ثم مشروع التأمين ضد التعطل.. فنظرنا هنا وهناك علنا نجد فرصة عمل حقيقية خصوصا مع الطفرة في أسعار النفط وإذا بنا نفاعاً بثلاثين ألف عامل أجنبي يدخلون البلد سنويا ويتخلص عدد العمالة الوطنية في القطاعين العام والخاص. أعرف أخي العزيز بأننا لا نأكل سوى وجبتين في اليوم فقط ونبيت ليال من الصيف بدون مكيفات بسبب كثرة الأعطاب بها. هل تعلم أنني مع اثنتين من أخواتي نحمل المؤهل الجامعي وقد قدمنا أكثر من امتحان في وزارة التربية ودخلنا أكثر من مقابلة ومازلنا في قائمة الانتظار بينما يقوم وزير التربية بجلب مدرسين من خارج البلد بحجة عدم وجود المؤهلات داخل البلد. إذا كانت الحملة الموجهة ضد الفساد في البلد كما صرح ولي العهد ستطال كل المسؤولين حتى الوزراء فإننا نطالب محاسبة وزير التربية بسبب إخفاق وزارته في استيعاب البحرينيين ولا حجة له في الادعاء بالتوظيف على أساس الكفاءة لأننا لم نشهد لجنة مستقلة ترافق آلية اختيار المدرسين من الداخل والخارج. ماذا يريد منا المسؤولين من خلال المشاريع التي يروجون لها؟؟ هل تريدني أن أصدق بأنها سوف تقضي على البطالة والفقر فعلا؟ ألا يقول المثل «لا يلدغ العاقل من جحر مرتين» وما نحن نلدغ المرة تلو الأخرى ثم يريدون إقناعنا بأن قانون التأمين

ألا ترى معي أنها مهزلة وأية مهزلة عندما انظر إلى أبنائي يعيشون معي في مكان أشبه بالكوخ ويخاطبني ابني الأكبر قائلا: كيف أستطيع أن أستضيف أصدقائي الذين يدرسون معي في هذا المنزل يا أبي.. ألا تفكر ببناء منزل خاص بنا.. فلا أجد غير الدموع إجابة لأنني لا أملك قيمة متر مربع من الأراضي فكيف أبني منزلا؟؟ أليس من الأجدر أخي العزيز أن يتخلى المواطن عن جواز سفره ليحصل على مسكن وتذكرة وراتب زيادة سنوي بالإضافة إلى رتبتي عند توقيع العقد سنويا أو كل سنتين؟؟ قبل التعليق كان متحدثا آخر يمسك بزمام الحديث بدا أكثر عصبية من صاحبه ظهر وكأنه يخطب أمام جماهير غفيرة جاءت لتستمع إلى مأساة إنسانية محزنة، قال بعصبية ألا تتذكرون معي مشروع عشرة آلاف متدرب، ثم مشروع بحرنة الوظائف، حينها كانت الأحلام تدغدغ عواطفنا ووطننا أننا سنعيش الجنة الموعودة في البحرين، فلم نلتفت إلا على آلاف العاطلين عن العمل وإغراق البلد بالعمالة الوافدة من دون ضوابط. بعدها تالتت المشاريع وجاء مشروع ميثاق العمل الوطني ليتحدث عن حق المواطن في العمل بكرامة وحقه في الحصول على العمل والسكن اللائمين وأن لا يولى الأجانب الوظائف العامة، ثم جاء المشروع الوطني للتوظيف وبعده مشاريع هيئة

قال وهو يتنهد أما.. ألا ترى معي أنها مهزلة.. نحن أبناء الوطن نطالب بمساواتنا مع الوافدين؟؟ حين رأى محدثي آثار الاستغراب على وجهي.. قال مهلا لا تتسرع فقصتي هي قصة الآلاف من أبناء هذا الشعب الذين يطالبون بمعاملتهم أسوة بالوافدين.. نعم فأنا قد تعديت الأربعين وعملت ما يربو على خمسة وعشرين عاما، ما زلت أعيش مع والدي وإخوتي في منزل صغير وقد أصبح أبنائي في عمر الزواج ولم أستطع أن أوفر لهم مسكنا يستقرون فيه.. بينما زملائي الوافدين يعملون معي بنفس الدرجة ويسكنون الشقق الفاخرة في أفضل مناطق المملكة على حساب الجهة التي أعمل فيها، ويحصلون على تذاكر سفر سنوية بالإضافة إلى السماح لهم بجلب عوائلهم وتدرسيهم على حساب الدولة، وعند نهاية العام يستلمون راتبين بدلا من واحد، بالإضافة إلى توفير المواصلات لهم من وإلى منازلهم، ووصولهم على كل العلاوات التي نحصل عليها، والأدهى من ذلك وبدلا من التفكير بإحلال البحرينيين محلهم فقد تم مؤخرا إضافة رتبتي على الراتب لمجرد توقيع العقد وهذا يعني أنهم كل سنتين سوف يحصلون على رتبتي إضافيتين على الراتب..

